

الحرية عند جماعة الإخوان المسلمين (دراسة تحليلية نقدية)

أستاذ مساعد في الدراسات الإسلامية المعاصرة - جامعة حفر الباطن
المملكة العربية السعودية

د. نجلاء بنت سعد السبييت

المستخلص:

تتناول هذه الدراسة موضوع الحرية عند جماعة الإخوان المسلمين من ناحية تحليلية نقدية، حيث إن الحرية حق مكفول للجميع وفق ضوابط وأسس وقواعد معلومة بالضرورة، وقد اهتمت الشريعة الإسلامية بأمر الحرية الشخصية وحرية الجماعة، وعملت على وضع الأسس والقواعد لها، وتنبع أهمية الدراسة من كونها تسلط الضوء على واحد من الموضوعات المهمة والمتعلقة بجماعة الإخوان المسلمين عبر تاريخها الطويل، اتبعت الدراسة المنهج التحليلي النقدي، وهي من المنهاج المهمة التي تتناسب مع مثل هذه الدراسات بغية الوصول إلى عدد من النتائج والتوصيات التي من أهمها: الحرية حق كفلته الشريعة الإسلامية للجميع وفق أسس وضوابط تحكم الفرد والمجتمع، تعدد مجالات الحرية في الإسلام ولذلك اهتم الإسلام بها ومن أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة العمل على إجراء المزيد من الدراسات والبحوث حول رؤية الإخوان المسلمين للحرية، العمل على إدارة نقاش علمي حول مفهوم الحرية في المجتمعات الإسلامية ورؤية هذه المجتمعات لأمر الحرية ومدى اساهمها في نمو وتطور مجتمعاتهم. الكلمات المفتاحية: الحرية، جماعة الإخوان المسلمين، الجماعات الإسلامية، مجالات الحرية، الحرية والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

Freedom for the Muslim Brotherhood (Critical Analytical Study)

Dr. Najla Saad Al-Subait

Abstract:

This study deals with the subject of freedom for the Muslim Brotherhood in a critical analytical point of view, as freedom is a right guaranteed for all according to the controls, foundations and rules of information necessarily, and Islamic law has been concerned with the matter of personal freedom and the freedom of the group, and it worked to lay the foundations and rules for it, and the importance of the study stems from its highlighting one Among the important topics related to the Muslim Brotherhood throughout its long history, the study followed the critical analytical approach, which is one of the important curricula that is appropriate for such studies in order to reach a number of results and recommendations, the most important of which are: Freedom is a right

guaranteed by Islamic law for all according to the foundations and controls of the individual governing and Society, the multiplicity of areas of freedom in Islam, and therefore Islam is interested in it and one of the most important recommendations that the study came out to work on conducting more studies and research on the Muslim Brotherhood's vision of freedom, working to manage a scientific debate on the concept of freedom in Islamic societies and seeing these societies to the command of freedom and the extent of their contribution to growth And their societies developed.

Key words: freedom, the Muslim Brotherhood, Islamic groups, fields of freedom, freedom and enjoining good and forbidding evil.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد :

فإن الحرية تعد حقًا أساسيًا من حقوق الإنسان التي أرسى الشريعة الإسلامية قواعدها، وشمل جوانبها القرآن الكريم، والسنة النبوية، فالشريعة الإسلامية جاءت لتحرير الإنسان من عبادة ما سوى الله.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية (728هـ) رحمته الله: «فإن الإنسان الحر حقًا هو الذي يعبد الله وحده، فكل من استكبر عن عبادة الله لا بد أن يعبد غيره، ويذل له»^(١). وقال الشيخ ابن عثيمين (1421هـ) رحمته الله: «الإسلام أعطى الحرية للعباد، ولكن الحرية الصحيحة هي التحرر من قيود الشيطان، ومن قيود النفس الأمارة بالسوء، فكل من خالف الشرع، فهو رقيق، وليس بحرًا»^(٢). ولهذا كانت الحرية ومجالاتها المتعددة في المنظور الإسلامي ملائمة لفطرة الإنسان ومصالحه، ما كفل حصول الطمأنينة له، والأمن والاستقرار، وعلى ذلك لا يعرف الإسلام الحرية في الانطلاق وراء هوى النفس من غير قيود وضوابط تحقق الاعتدال بعيدًا عن الانحلال والتطرف. وفي الآونة الأخيرة ظهرت جماعات وتنظيمات عديدة انتسبت للإسلام، تباينت مواقفها في الحرية ومجالاتها بين التأييد والمعارضة والانحراف، وكان من أبرزها: جماعة الإخوان المسلمين؛ حيث عبّروا عن الحرية ومجالاتها بما يوافق فهمهم، ويحقق أهدافهم، فكان تطبيقهم لها تطبيقًا متضمنًا كثيرًا من الانحرافات، والمغالطات التي تفارق الإسلام وضوابطه في إقراره لها، فالمطلع على تصريحاتهم، وشعاراتهم البراقة التي يستميلون الناس بها يجدها لا تخلو من التناقض والانحراف في فهم مجالات الحرية، ولعل ذلك كان له بالغ الأثر في حصول اللبس عند المجتمعات الإسلامية في الحرية الدينية، خاصة بين غلو وانحلال؛ بسبب ما تروجه الجماعة من انحرافات في هذا الباب، ومن أقوال رموز الجماعة بخصوص الحرية ما يلي:

- حسن البنّا: «إذا قيل: لكم إلام تدعون؟ فقولوا: ندعو إلى الإسلام الذي جاء به محمد صلّى الله عليه وآله، والحكومة جزء منه، والحرية فريضة من فرائضه، فإذا قيل لكم: هذه سياسة. فقولوا: هذا

هو الإسلام، ونحن لا نعرف هذه الأقسام. وإن قيل لكم: أنتم دعاة ثورة. فقولوا: نحن دعاة حق وسلام نعتقده، ونعتز به، فإن ثرتم علينا ووقفتم في طريق دعوتنا، فقد آن لنا أن ندفع عن أنفسنا، وكنتم الثائرين الظالمين. وإن قيل لكم: إنكم تستعينون بالأشخاص والهيئات، فقولوا: آمَنَّا بِاللَّهِ وَحَدَّهُ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِ مُشْرِكِينَ⁽³⁾... إلخ⁽⁴⁾.

فهو يرى أن الحرية بكل مجالاتها فريضة من فرائض الإسلام، كما تباينت آراء منظري الجماعة أنفسهم، ولأهمية هذا الموضوع، وخطورة ما يتضمنه من انحرافات جسيمة يفضي بعضها إلى الخروج من الملة -والعياذ بالله- جاءت هذه الدراسة بعنوان:

«مجالات الحرية عند جماعة الإخوان المسلمين وتطبيقاتها المعاصرة.. دراسة تحليلية نقديّة»؛ وذلك لبيان مفهوم الحرية ومجالاتها المنحرفة لدى جماعة الإخوان المسلمين، والوقوف على تطبيقات الجماعة المعاصرة لها، والكشف عن التطبيقات المعاصرة بها، وبيان خطرها وخطر التأثير بها، والتحذير من الانحراف والتأثر بدعوات رموزها الخداعة.

أولاً: أهمية الموضوع، وأسباب اختياره:

1. يرتبط هذا الموضوع بمواضيع تهم المسلم في أمور دينه من حيث عقيدته وعبادته وأخلاقه وسلوكه.
2. وقوع اللبس في مفاهيم الحرية ومجالاتها في المجتمعات الإسلامية؛ بسبب ما تروّجه الجماعة من تفاسير مغلوطه، وممارسات منحرفة في هذا الباب.
3. خطورة الانحراف في مجالات الحرية؛ لما ينتج عنه من فتن عظيمة، ومفاسد كبيرة تؤثر سلباً في أمن واستقرار المجتمعات الإسلامية.
4. ضرورة بيان انحراف التطبيقات المعاصرة لمجالات الحرية عند جماعة الإخوان المسلمين، وتحذير المجتمعات الإسلامية منها.
5. استغلال رموز جماعة الإخوان المسلمين وسائل الإعلام للحديث عن مجالات الحرية، ومضامينها، وما يتعلق بها باسم الإسلام.

ثانياً: أسباب اختيار الموضوع:

1. ضرورة إيضاح مجالات الحرية المنحرفة لدى جماعة الإخوان المسلمين، ورد المخالفات المعاصرة الواقعة فيها بين الإفراط والتفريط.
2. لبيان مجالات انحراف جماعة الإخوان في الحرية، وآثاره في المجتمعات الإسلامية.
3. وقوع الخلل في كثير من التطبيقات المعاصرة في مجالات الحرية عند جماعة الإخوان.
4. استغلال أعداء الإسلام لانحرافات الحرية عند جماعة الإخوان لتشويه الإسلام.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

1. بيان مفهوم الحرية عند جماعة الإخوان المسلمين، ومجالات انحرافهم فيها.
2. تجلية براءة الإسلام من انحرافات جماعة الإخوان في مجالات الحرية وتطبيقاتها.
3. الإسهام في وقاية المجتمعات من الانحراف في الحرية لدى جماعة الإخوان المسلمين.

رابعاً: تساؤلات الدراسة:

1. ما المقصود بجماعة الإخوان المسلمين؟ وما مفهوم الحرية لدى جماعة الإخوان المسلمين؟
2. ما مجالات الانحراف في الحرية عند جماعة الإخوان المسلمين؟
3. ما التطبيقات المعاصرة لمجالات الحرية لدى جماعة الإخوان المسلمين؟
4. ما أثر انحرافات مجالات الحرية عند جماعة الإخوان في المجتمعات الإسلامية؟

خامساً: التعريف الإجرائي للدراسة:

دراسة مفهوم الحرية لدى جماعة الإخوان المسلمين، ومجالات انحرافهم فيها، والكشف عن التطبيقات الجماعية المعاصرة ذات الصلة بها، والآثار التي ترتبت عليها من خلال الرجوع إلى السجلات والوثائق منذ نشأة الجماعة عام 1928م إلى تاريخ الرسالة دراسة تحليلية نقدية تسهم في تقويم تلك الانحرافات، ووقاية المجتمعات منها.

سادساً: منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على منهجين وهما:

1. المنهج التحليلي الكيفي: ويُعنى بـ «التركيز في معالجة التجارب الواقعة والأحداث الجارية، سواء في الماضي أو الحاضر على ما يدركه الباحث منها، ويفهمه ويستطيع تصنيفه، ولمح العلاقات التي يمكن ملاحظتها ملاحظة عقلية»⁽⁵⁾.
2. المنهج النقدي: «وهو قيام الباحث بنقد حركة، أو مدرسة، أو موقف، أو مذهب، أو تيار، أو اتجاه، أو نحو ذلك فقهياً كان أم عقدياً أم فكرياً، أم غير ذلك، وذلك بدراسته دراسة موضوعية؛ لكشف حاله وحقيقته، وبيان صحيقه من سقيم، وحقه من باطله، ويستلزم ذلك بيان ما له من فضائل وإيجابيات تُحسب له، وما عليه من مآخذ وسلبيات تحسب عليه»⁽⁶⁾.

الفصل الأول: مجالات انحراف الحرية عند جماعة الإخوان المسلمين وتطبيقاتها المعاصرة:

المبحث الأول: مجالات انحراف الحرية عند جماعة الإخوان المسلمين في أصول الدين وتطبيقاتها المعاصرة:

لوحّت جماعة الإخوان المسلمين بالحرية عبر وسائلها المتنوعة وكان ذلك متضمناً لكثير من مجالاتها الرحبة؛ ولاشك أن ذلك أدّى إلى حدوث انحراف عبر عنه رموز الجماعة عنها وفق فهمهم، وما يرمون لتحقيقه منها.

المطلب الأول: التشكيك في الحدود الشرعية باسم الحرية:

أولاً: التعريف بالحدود الشرعية:

الحد لغة: ورد بعدة معان، وهي:

1- الفصل بين الشيئين، والمنع، وطرف الشيء.

قال ابن منظور: «الفصل بين الشيتين لئلا يختلط أحدهما بالآخر»⁽⁷⁾.

2 - الخروج. جاء في مختار الصحاح: «الخروج وسمي المعروف للماهية حدًّا؛ لمنعه من الدخول والخروج؛ لقوله تعالى: «تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا»⁽⁸⁾»⁽⁹⁾.

الحد اصطلاحًا: «قول يشتمل على ما به الاشتراك، وعلى ما به الامتياز»⁽¹⁰⁾.

والحدود الشرعية اصطلاحًا يراد بها: «عقوبة مقدرة أوجبت حقًّا لله تعالى»⁽¹¹⁾.

ومن الحدود الشرعية التي قدّر الله عقوبتها: السرقة، والردة، والزنا... إلخ.

ثانيًا: التشكيك في الحدود الشرعية عند جماعة الإخوان وتطبيقاتها المعاصرة:

لقد سلكت جماعة الإخوان المسلمين منهج الزهد في تلقي العلوم الشرعية؛ حيث ألزمت المنتمين لها بمجموعة من الكتب والمنشورات في علوم معينة تساعد على بلورة فكر الأتباع، وصياغته وفق أهدافها، وبذلك فرضت عليهم مبدأ الحجر الفكري⁽¹²⁾؛ حيث جعلتهم يظنون أن الحق والإسلام الصحيح محصور في منهجهم وطريقتهم.

من نماذج التشكيك في الحدود الشرعية عند جماعة الإخوان باسم الحرية ما يلي:

حد الردة:

قال محمد الغزالي: «كان الارتداد عن الدين جزءًا من حرية العقل والضمير التي أقام الإسلام عليها دعوته، فمن شرح الله صدره بالإسلام بقي عليه وعاش فيه، وإلا خرج وكُفيت جماعة المسلمين شره»⁽¹³⁾. وافق حسن الترابي غيره من رموز الجماعة في إنكار حد الردة؛ حيث قال: «أما حريات النظر والرأي والمذهب والتعبير، فلا بد من أن تحيي الدين اعتقادًا بالخيار، لا انتماء بالميراث مقدرًا، ولذلك من ارتد عن دينه فلا إكراه في الدين ولا استتابة، أو عقوبة بالسلطان، وإغما التكليف على المؤمنين أن يلاحقوا المرتد بالدعوة، والمجادلة حتى يتوب ويستقر أشد إيمانًا، ويخلص صدقًا لا مرأاة، وخوفًا من العقاب العاجل، وهم يرون المسلم الحرام دمه إلا قصاصًا يرتد فيفارق الجماعة، ويقاتل في صف الكفرة، فيبين لهم الرسول ﷺ كيف يرتد هذا، ويفارق إخوانه وينقلب خارجًا مقاتلاً يحل إهدار دمه دفاعًا والآيات محكمة واضحة، قال تعالى: «لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ»⁽¹⁴⁾»⁽¹⁵⁾. ومن جانب آخر نجد أحد رموزهم يعارض إجماع جماعته في إنكارهم حد الردة، ويقر بثبوته، وهو عبد القادر عودة، فيقول: «المرتد هو المسلم الذي غير دينه، فالردة مقصورة على المسلمين، ولا يعتبر مرتدًا من يغير دينه من غير المسلمين، وقتل المرتد يعتبر واجبًا في الشريعة الإسلامية على كل فرد، وليس حقًّا؛ لأن عقوبة الردة من الحدود، وهي واجبة الإقامة، ولا يجوز العفو عنها، ولا تأخيرها، ولا يعفى الأفراد من هذا الواجب إلا أن يعهد بإقامته إلى السلطات العامة، ولا يسقط هذا الواجب عن الأفراد إلا إذا نفذته السلطات فعلًا»⁽¹⁶⁾. ويوافقه الرأي حسن الدود؛ حيث قال: «من ارتد عن الإسلام بعد أن دخل فيه استوعبه وفهمه وعرف أنه دين الحق، وأنه ناسخ لما سواه من الأديان، وأقر به وشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله أصبح مؤاخذًا به، فلا يقبل منه أن يرتد عنه إلى أي دين آخر أيًا كان، وتبديله لدينه جريمة وجناية كبرى توجب قتله»⁽¹⁷⁾.

أما حاكم المطيري، فيرى أن حد الردة هو من باب السياسة الشرعية؛ حيث قال: «هو من باب السياسة الشرعية، وأنه تراعى فيه المصلحة، فقد شرع حكم الردة في الأصل لقطع دابر فتنة اليهود الذين تواطؤوا حين هاجر النبي ﷺ إلى المدينة، ودخل أهلها الإسلام على فتنة المسلمين عن دينهم، وذلك بالدخول فيه أول النهار، والرجوع عنه آخره؛ ليثيروا الشك في قلوب المؤمنين، وأن دينهم باطل، وأنهم دخلوا فيه وعرفوه وتيقنوا عدم صحته، كما حكى القرآن ذلك عنهم:» وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ آمَنُوا بِالَّذِي أُنزِلَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَجَهِ النَّهَارِ وَكُفِّرُوا آخِرَهُ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ⁽¹⁸⁾»⁽¹⁹⁾.

ويؤكد طه جابر العلواني ذلك، فيقول: «إن قضية الردة بدأت سياسية، واستمرت سياسية، وستظل كذلك، والجانب الديني فيها جانب ضئيل لا يثار إلا ليوظف في خدمة الجانب السياسي، وما يتعلق به سابقاً وحالياً ولاحقاً»⁽²⁰⁾.

قال يوسف القرضاوي: «من حق الإنسان إذا كان هو حراً حقيقياً أن يغير دينه، ولكن لا بد أن نعطيهِ الفرصة، نستتيبه نرى لماذا يغير دينه، فلا يمكن لمسلم أن يغير دين التوحيد إلى دين آخر إلا أن يكون هناك خلل عنده واعتبارات أخرى غير دينية»⁽²¹⁾.

قرر راشد الغنوشي بعد أن ساق أقوال الفقهاء، وما استدلوا به: «إن الردة جريمة لا علاقة لها بحرية العقيدة التي أقرها الإسلام، وإنها مسألة سياسية قصد بها حياطة المسلمين، وحياطة تنظيمات الدولة الإسلامية من نيل أعدائها، وإن ما صدر من النبي ﷺ في شأن الردة إنما هو باعتبار ولايته السياسية على المسلمين، وأنها جريمة سياسية تقابل في الأنظمة الأخرى بجريمة الخروج بالقوة على نظام الدولة، ومحاولة زعزحته لأمنها»⁽²²⁾.

بينما غير رأيه، وناقض قوله السابق في لقاء صحفي معه، فقال: «للدولة أن تحد من حرية الناس في الاعتقاد إذا كان مبدأ لا إكراه في الدين مبدأ ثابت متفق عليه، لكن هل هو في اتجاه واحد للحرية، وإلا الطريق الذي يدخلك في الإسلام يقدر يخرجك منه، أنا دافعت عنه أن الحرية هي حرية الاتجاهيين: حرية الولوج في الدين، وحرية مغادرته؛ لأن لا معنى لتدين يقوم على الإكراه، ولا حاجة للأمة الإسلامية بمناق»⁽²³⁾. ويرى عبد المنعم أبو الفتوح أن من أول مبادئ الحرية حرية الاعتقاد، أن يكون الإنسان مسلماً أو مسيحياً أو يكون مسيحياً، ويترك المسيحية ليسلم، لا دخل لأحد في هذا، والدولة مسؤولة عن هذا في حمايتي كمواطن في عقيدتي التي أختارها بمحض إرادتي، ولا دخل لأي طرف، لا دخل للأزهر، ولا دخل للكنيسة، حق الاعتقاد مكفول هنا، والزج بمصطلح الردة هنا لا مكان له، الردة ليس حداً للانتقال من الإسلام إلى المسيحية، أو العكس»⁽²⁴⁾.

كما قرر طارق السويدان أن الآيات الواردة في حرية الاعتقاد لا يمكن إلغاؤها من أجل حديث واحد نص على حد الردة؛ حيث قال: «فهمني للحديث أن الحديث صحيح، وأنه كان يطبق في بداية الإسلام كحد سياسي، الرسول ﷺ له تصرفات كرئيس دولة وليس فقط كنبى، فهو كرئيس دولة صدر هذا القرار، في بداية الإسلام كان هناك ناس من اليهود يدخلون الإسلام، ويلعبون

فصدر القرار، اليوم لما واحد في باكستان يرتد، أو يقول رأيًا منحرفًا في مصر، هذا ما أثره في الدين؟ ديننا أقوى من أن يؤثر فيه هؤلاء، يا أخي اتركوا الناس يعبدون كما يشاؤون، أنا أقبل رأي الناس ما يصير نجبر الناس على دين، ولا على نظام سياسي، ولا على حاكم، نحن ضد الديكتاتورية»⁽²⁵⁾. وقد بين محمد مرسى في لقاء على إحدى القنوات الفضائية المصرية حول حد الردة، فقال: «المبدأ الشرعي المستقر أنه لا إكراه في الدين، فالمقصود لا إكراه في الدين اعتقادًا، فبيني وبين ربي، المواطن المصري بينه وبين ربه عايز يغير اعتقاده أو معتقده، هذا حرية كاملة بالنسبة له، فيه مفهوم خطأ شائع عن موضوع المرتد، وأنه يقام عليه الحد، هذا الكلام يحتاج إلى تبين وتوضيح، المرتد بينه وبين نفسه ما لم يجاهر ويصبح مصدر خطر على المجتمع لا يقام عليه حد الردة، إنما المجاهر بالردة الداعي إليها طبقًا لعرف المجتمع ومعتقداته ودستوره وقانونه يمثل خطرًا على المجتمع»⁽²⁶⁾.

من خلال ما سبق إيراده من شواهد وتطبيقات معاصرة كشفت مدى التضارب والتخبط في أقوال رموز جماعة الإخوان المسلمين حول ثبوت حد الردة؛ حيث حاول كثير منهم إنكاره، واعتباره من الحدود السياسية والفكرية التي يضعها الحاكم حسب الظروف والاعتبارات التي يفرضها الواقع، كما فعل النبي ﷺ مع اليهود الذين دخلوا في الإسلام بهدف اللعب والاستخفاف، وقد قال الله عنهم في كتابه: «وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ آمَنُوا بِالَّذِي أُنْزِلَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَجْهَ النَّهَارِ وَكَفَرُوا آخِرَهُ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ»⁽²⁷⁾، محاولين التشكيك في مصداقية الأدلة الشريعة التي نصت على ثبوت الحد في حق من أقدم على الارتداد عن دين الإسلام، ولا شك أن هذا يعود إلى اعتمادهم تقديم العقل على النقل، فالأصل أن نصوص الكتاب والسنة لا اختلاف فيها، ولا تناقض، ولا إشكال، فإن بدا لنا شيء من ذلك، فسببه نقص في الفهم، أو قصور في التدبر، أو سوء إرادة تحمل الإنسان على القول: إن نصوص الكتاب والسنة بينها أو فيها تعارض أو إشكال.

أما استدلالهم بآية منع الإكراه لتقرير حرية الاعتقاد، فلا يصلح الاستدلال بها؛ لأن هناك فرقًا بين الكافر الأصلي، والكافر المرتد، فالكافر الأصلي هو الذي لم يدخل في الإسلام، فهذا نقرر له حرية الاعتقاد ابتداءً، ويدعى ويرغب في الإسلام دون إكراه، بل لا داعي لإكراهه، قال تعالى: «قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ»⁽²⁸⁾، أما الكافر المرتد الذي دخل الإسلام وعرف فضله، ثم ارتد عن دينه، وترك جماعة المسلمين، فهذا يقام عليه الحد كما دلت النصوص الصحيحة الصريحة الدالة على ذلك، وبهذا لا تعارض بين النصوص المثبتة لحق حرية المعتقد للكافر، والنصوص الصريحة الدالة على عقوبة المرتد عن الدين.

إن الغاية التي سعى لها رموز جماعة الإخوان المسلمين من التشكيك في حد الردة تتمثل في ترقيق وتهوين فعل الردة، واعتباره من صور الحرية الدينية استنادًا إلى قاعدتهم التي ذكرناها سابقًا التي تنص على تقديم الحريات على الحدود، كما أن ذلك يعد -أيضًا- من صور التأويل الفاسد المبني على الجهل بشرع الله، وهذا ديدن أهل الأهواء التي تتجارى بهم أهواؤهم إلى ما يكون سببًا في المروق من الدين⁽²⁹⁾، قال تعالى: «وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ»⁽³⁰⁾.

عن عبد الله بن مسعود I قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ، وَأَنَّي رَسُولُ اللَّهِ إِلاَّ بِأَحَدِي ثَلَاثٍ: النَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالثِّيْبُ الزَّانِي، وَالْمَارِقُ مِنَ الدِّينِ التَّارِكُ لِلْجَمَاعَةِ»⁽³¹⁾.

فمن الواجب على المسلم أن يبرأ لدينه، ويتعد عن مواطن الشبهات، ويتبع سبيل الرشاد الذي رسمه لنا نبينا ﷺ، وألا نحيد عنه تأثراً بقول أو فعل من أحد إلا بعد عرضه على الشرع، وتحكيمه به. قال الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله: «هذه العقيدة الإسلامية العظيمة مضمونها توحيد الله، والإخلاص له، والإيمان برسوله ﷺ، وأنه رسوله حقاً، والإيمان بجميع المرسلين، مع الإيمان بوجوب الصلاة والزكاة والصيام، هذه هي العقيدة المحمدية، وقد وقع من بعض الناس قوادح فيها، ونواقض تنقضها يجب أن نبينها، ذكر منها قسمًا يسمى: ناقضاً وهو الذي يبطلها ويفسدها، ويكون صاحبه كافرًا مرتدًا عن الإسلام، وهذا النوع هي نواقض الإسلام، وهي الموجبة للردة، سواء كانت قولاً، أو عملاً، أو فعلاً، أو بالاعتقاد، أو شكاً»⁽³²⁾.

2 - حد السرقة:

لقد حاول رموز جماعة الإخوان المسلمين أن يسقطوا حد السرقة؛ حيث سعوا لإيهام الناس بأن الأولى بتنفيذ الحد كل من تسبب في حرمان الشعوب من حرية التصرف في المال الخاص، والاستفادة من بيت مال المسلمين، ومن أبرز الشواهد المبرهنة على انحرافهم ما يلي:

قال سيد قطب في تفسيره آية حد السرقة: «إن المجتمع الإسلامي يوفر لأهل دار الإسلام على اختلاف عقائدهم ما يدفع خاطر السرقة عن كل نفس سوية، إن النظام الإسلامي كلُّ متكامل، فلا تفهم حكمة الجزئيات التشريعية فيه حق فهمها إلا أن ينظر في طبيعة النظام وأصوله ومبادئه وضماناته، كذلك لا تصح هذه الجزئيات فيه للتطبيق إلا أن يؤخذ النظام كاملاً، ويعمل به جملةً، أما الاجتزاء بحكم من أحكام الإسلام، أو مبدأ من مبادئه في ظل نظام ليس كله إسلامياً، فلا جدوى له، ولا يعد الجزء المقتطع منه تطبيقاً للإسلام»⁽³³⁾. ويؤكد ذلك ما ذكره محمد الغزالي: «إن اليد التي تقطع هي اليد التي ظلمت المجتمع، لا اليد التي ظلمها المجتمع، قال تعالى: وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ (38) فَمَن تَابَ مِن بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ»⁽³⁴⁾، والبلاد التي نفذت قطع السارق هدأت أحوالها، وسادتها طمأنينة كاملة، وأغناها قطع يد واحدة عن فتح سجون كثيرة يسمن فيها المجرمون، ثم يخرجون أشد ضراوة، وأكثر قساوة»⁽³⁵⁾.

كما ذكر في كتاب آخر له: «نحن لا نماري في أن الحدود من الإسلام، ولكننا نستغرب أن تُحسب الإسلام كله، ونحن نريد أن تقام الحدود لتحفظ الحقوق، ويوطد الأمن، وتحرس الفضائل، لا أن تقام الحدود لتقطع يد لص صغير سرق دربهات، ثم يدرأ الحد، بل لا يفكر في إقامته أبداً على لص القناطير المقتنطرة من خزائن الدولة، ومن موارد الشعب»⁽³⁶⁾.

كان كلام رموز جماعة الإخوان المسلمين في حد السرقة كلاماً مبطلًا، دسوا بين عباراتهم التحريض على المطالبة بإسقاط الحد عن عوام الناس، خاصة وتقرير تنفيذه على أيدي البغاة

الظالمين من الحكام الذين بفضل قوتهم ومكانتهم السياسية سيطروا على الأموال بغير وجه حق، واستمتعوا بها مقابل حرمان أصحابها من حرية تصرفهم فيها، فكان من الأولى إجراء القطع عليهم لا على الضعفاء والبسطاء من أفراد الشعب، كما أنهم ادعوا أن تلك الحكومات لم تحكم بالإسلام الشامل؛ حيث اختزلت بعض أحكامه وحدوده التي توافق مصالحها، وغضت الطرف عن ممارساتها الظالمة والمستبدة على حقوق الناس وحررياتهم، وبهذا الفهم القاصر، والفكر الضال عطلت جماعة الإخوان المسلمين الحدود الشرعية، وشككت في ثبوت أدلتها؛ حتى تقرر الحرية، ولكنها انحرفت وضلت. ومن التطبيقات المعاصرة التي كشفت عن خبث منهج الإخوان المسلمين، وتعديهم على شرع الله تعالى ما صرح به محمد مرسى في لقاء له عبر إحدى القنوات الفضائية؛ حيث أعلن إنكاره حد السرقة مجيباً عن سؤال: هل ستحكمون بالشرعة الإسلامية إذا حكمتكم؟ «الشرعة الإسلامية موجودة في الدستور المصري القديم.

ثم قالت المذيعة: نعم، الأحكام المتضمنة الحدود حد السرقة؟

فرد عليها منكرًا: لا هذه ليست من الشرعة، هذه أحكام فقهية، وفي التاريخ كم يد قطع في التاريخ كله؟ هذا كلام يثار من أجل تشويش فكرة معينة»⁽³⁷⁾.

يتبين من عبارات محمد مرسى جهله المطبق بالشرعة الإسلامية، وفساد منهجه الذي استقى منه أن حد السرقة يعد من الأحكام الفقهية المتغيرة بحسب أحوال الزمان والمكان، وليس حدًا ثابتًا بنص الشرع، فأذكر الأدلة الشرعية المقررة لذلك مشككًا في حد من حدود الله تعالى، وما كان ذلك إلا تملقًا، ومكرًا للناس، وخداعهم بدعوى الدفاع عن الحرية. ومن المعلوم أن حد السرقة هو من جملة العقوبات التي قدرها الشارع ﷺ في حق من اعتدى على ممتلكات الآخرين؛ تأديبًا له، وزجرًا وتخويفًا لغيره «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ»⁽³⁸⁾.

قال الإمام الشوكاني رحمه الله: «لما ذكر في حكم من يأخذ المال جهارًا وهو المحارب عَقَبَهُ بذكر من يأخذ المال خفية وهو السارق، وذكر السارقة مع السارق؛ لزيادة البيان؛ لأن غالب القرآن الاقتصار على الرجال في تشريع الأحكام»⁽³⁹⁾. وقد لعن النبي ﷺ السارق؛ لأنه عنصر فاسد في المجتمع إذا ترك سرى فساد، وتعدى إلى غيره في جسم الأمة.

قال تعالى: «لَعَنَ اللَّهُ السَّارِقَ، يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ فَتُقَطَّعُ يَدُهُ، وَيَسْرِقُ الْحَبْلَ فَتُقَطَّعُ يَدُهُ»⁽⁴⁰⁾. ومما يدل على أن هذا الحكم مؤكد أن امرأة مخزومية شريفة سرق في عهد النبي ﷺ، فأراد أسامة بن زيد أن يشفع فيها، فغضب النبي ﷺ وقال: «أتشفع في حدٍّ من حدود الله؟» ثم قام فخطب، فقال: «إنا هلك الذين قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد، وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرق لقطع يدها»⁽⁴¹⁾.

قال ابن بطال رحمه الله: «قال المهلب: هذا يدل على أن حدود الله لا يحل للأمة ترك إقامتها على القريب والشريف، وأن من ترك ذلك من الأمة فقد خالف سنة رسول الله، ورغب عن اتباعه»⁽⁴²⁾.

3 - التشكيك في الحدود الشرعية المتعلقة بالحرية الجنسية:

لقد استخف رموز جماعة الإخوان المسلمين بحدود الله تعالى ذات العلاقة بغريزة الإنسان الجنسية؛ حيث حاولوا أن يبرروا الفاحشة، ويهونوا من اقترافها، واعتبارها حرية شخصية تخص مرتكبها، ولا يحق للشرع والقانون معاقبته، وإنزال العقوبة عليه طالما أنه تخفى عن الأنظار، ومارسها سرًا لا علانية، ومن التطبيقات المعاصرة المرتبطة بقضايا الحرية الجنسية ما يلي:

أ- إنكار حد الرجم:

لقد أنكرت مجموعة من قيادات جماعة الإخوان المسلمين حد الرجم، حتى إن بعضهم جعلها من الشرائع اليهودية التي أقرها الدين الإسلامي، وأحيائها، ومن أهم ما ورد من أقوال وتطبيقات معاصرة لرموز جماعة الإخوان المسلمين ما يلي:

قرر سيد قطب ثبوت حد الرجم؛ حيث قال في تفسيره للآية الواردة في سورة النور: «وقد ثبت الرجم بالسنة، وثبت الجلد بالقرآن، ولما كان النص القرآني مجملًا وعامًا، وكان رسول الله ﷺ قد رجم الزانيين المحصنين، فقد تبين من هذا أن الجلد خاص بغير المحصن»⁽⁴³⁾. ويرى حسن الترابي عدم شرعية حد الرجم في جريمة الزنا؛ حيث قال: «عدم شرعية عقوبة الرجم في جريمة الزنا للمتزوجين؛ لأن الرجم لا محل له في الدين الإسلامي، وأن ما طبق منه عهد الرسول ﷺ كان قبل نزول تشريع الزنا»⁽⁴⁴⁾. ونقل يوسف القرضاوي قولاً لمحمد أبي زهرة، وعلق عليه قائلاً: «إن الشيخ محمد أبا زهرة قال في مؤتمر التشريع الإسلامي: لي رأي كتمته عن الناس عشرين سنة، وأن لي أن أفشيه، وأحدث الناس به ليناكشوني فيه، وأناقشهم فيه، هذا موضوع يتعلق بالرجم في حد الزنا، إن هذا الرجم ليس شريعة إسلامية، إنما هو شريعة يهودية أقرها النبي ﷺ في أول الأمر، ثم لما نزلت آيات سورة النور ألغيت حد الرجم، والقرآن يقول: «فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ»⁽⁴⁵⁾، والجلد لا يتنصف، فلا يمكن أن يكون هذا الرجم شريعة، أنا أؤيد أنه لا يعمل بالرجم هذا، والرجم شريعة يهودية، ومحمد لا يقوم بهذه الشريعة القاسية»⁽⁴⁶⁾.

يتجلى مما سبق إيراده من شواهد وتطبيقات معاصرة ساقها رموز جماعة الإخوان المسلمين حول حد الرجم تفاوت وتناقض فهمهم للأدلة الشرعية المثبتة له، فتجد بعضهم ينكر أن يكون الرجم حدًا من حدود الله، وحجتهم في ذلك أن القرآن لم ينص عليه لفظًا، مع أن السنة النبوية دلت عليه، وأقامه النبي ﷺ، والصحابة M من بعده؛ عقوبة للمحصن الزاني، كما احتجوا بكونها شريعة يهودية، وليست إسلامية، ومن غير المعقول أن يعاقب الرسول ﷺ بهذه العقوبة القاسية أمته، كل تلك المبررات التي وضعوها تدل على انحرافهم في تقرير الحرية؛ حيث حاولوا أن يشككوا في ثبوت الأدلة الواردة في بيان هذا الحد، وفساد فكرهم الذي ساقهم للقول بهذا. لقد جهلت جماعة الإخوان المسلمين أن السنة النبوية تعد شارحة للأحكام الواردة في القرآن الكريم، فصحيح أن القرآن نص على حد الزنا، ولكن لم يبين تفاصيل إيقاعه على مستحقيه، فمن الأحاديث الصحيحة الواردة فيه ما يلي:

عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة: أنه سمع عبد الله بن عباس يقول: قال عمر بن الخطاب، وهو جالس على منبر رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ مُحَمَّدًا ﷺ بِالْحَقِّ، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ، فَكَانَ مِمَّا أُنْزِلَ عَلَيْهِ آيَةُ الرَّجْمِ، قَرَأْنَاهَا وَوَعَيْنَاهَا وَعَقَلْنَاهَا، فَرَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ، فَأَخْشَى إِنْ طَالَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: مَا نَجِدُ الرَّجْمَ فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَيُضِلُّوا بِتَرْكِ فَرِيضَةٍ أَنْزَلَهَا اللَّهُ، وَإِنَّ الرَّجْمَ فِي كِتَابِ اللَّهِ حَقٌّ عَلَى مَنْ زَنَى إِذَا أَحْصَنَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ إِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ، أَوْ كَانَ الْجَبَلُ أَوْ الْاعْتِرَافُ»⁽⁴⁷⁾.

قال النووي رحمه الله في شرح الحديث: «أراد بآية الرجم «الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة»، وهذا مما نُسخ لفظه، وبقي حكمه، وقد وقع نسخ حكمه دون اللفظ، وفي ترك الصحابة كتابة هذه الآية دلالة ظاهرة أن المنسوخ لا يكتب في المصحف، وفي إعلان عمر الرجم وهو على المنبر وسكوت الصحابة، وغيرهم من الحاضرين عن مخالفته بالإنكار دليل على ثبوت الرجم.» وقال -أيضاً-: «أجمع العلماء على أن الرجم لا يكون إلا على من زنى، وهو محصن»⁽⁴⁸⁾.

وعن أبي هريرة I أنه قال: أتى رجل من المسلمين رسول الله وهو في المسجد، فناداه فقال: يا رسول الله، إني زنيت. فأعرض عنه، فتنحى تلقاء وجهه، فقال له: يا رسول الله إني زنيت. فأعرض عنه حتى ثنى عليه أربع مرات، فلما شهد على نفسه أربع شهادات دعاه رسول الله ﷺ فقال: «أَبِكَ جُنُونٌ؟» قال: لَا. قال: «فَهَلْ أَحْصَنْتَ؟» قَالَ: نَعَمْ، فقال رسول الله ﷺ: «إِذْهَبُوا بِهِ فَارْجُمُوهُ»⁽⁴⁹⁾.

قال ابن حجر رحمه الله عن سؤال «أَبِكَ جُنُونٌ؟»: «سأله ثم سأل عنه احتياطاً، فإن فائدة سؤاله أنه لو ادعى الجنون لكان في ذلك دفع لإقامة الحد عليه حتى يظهر خلاف دعواه، فلما أجاب بأنه لا جنون به سأل عنه؛ لاحتمال أن يكون كذلك، ولا يعتد بقوله»⁽⁵⁰⁾.

فالنصوص السابقة تدل على ثبوت الرجم عقوبة للزاني المحصن الذي ثبت في حقه وقوع الزنا من خلال إقراره على نفسه أربع شهادات تستوجب إنزال العقوبة، وتنفيذ الرجم في حقه. ب- تقرير الحرية الجنسية - المثلية:

سعت جماعة الإخوان المسلمين إلى تلميع نفسها، وخداع من تظن نفعه من الدول الغربية، ومساعدته لها على تحقيق أهدافها، فلأجل ذلك أرادت من خلال منهجها البرجماتي أن تخذعه بقبولها للحرية المطلقة في كل المجالات، خاصة حرية ممارسة الجنس المثلية، واستغنت عن دينها، وعقيدتها، وحدود وضوابط الإسلام للحرية المحذرة من تجاوز حدود الله، وممارسة المحرمات بدعوى «الإسلام يقر الحرية، ويدعو لها، ونحن مع الحرية، ولا نمنع الناس من التمتع بها»، شعارات براقية، وكلمات فضاضة حاولوا من خلالها بث فكرهم المنحرف، والتشكيك في شرع الله، وتعطيل النصوص الواردة في حد اللواط، ومن أبرز التطبيقات المعاصرة الواردة في ذلك ما يلي:

لاقت المثلية الجنسية الترحيب والتمكين، ففي تركيا أيد حزب العدالة والتنمية التابع لجماعة الإخوان المسلمين المثلية؛ حيث دافع أحد قادة هذا الحزب عن حقوق المثليين، قائلاً:

«ينبغي منح المثليين جنسيًا الحماية القانونية لحقوقهم وحياتهم». وقال -أيضًا-: «من الضروري أن نعترف بحقوق المثليين، وينبغي أن تكون محمية حتى من قبل القانون في ضوء حقوقهم وحياتهم، ورأى أن المعاملة التي يواجهها المثليون من وقت لآخر في مشاهد التلفزيون غير آدمية»⁽⁵¹⁾.

لقد أثبت تاريخ جماعة الإخوان المسلمين على صعيد تنظيماتها وقياداتها، والمؤسسات التابعة لها أنها تبيع جميع المحرمات من أجل مسايرة وتحقيق أيديولوجيتها، فأرادت أن ترسم صورة لنفسها أمام الغرب تطمأنهم بها، وتؤكد لهم القابلية والجاهزية لتمثيل الإسلام المعتدل الملائم لهوى الغربيين، فحاولت المكر والدخول من خلال نافذة حقوق الشواذ، وقضاياهم على حساب المتاجرة بالدين وحدوده، والتلاعب بنصوص الشرع في سبيل تحقيق أجندتهم السياسية. في 11 أبريل عام 2013م أعلن رئيس الرابطة الإسلامية في السويد -أحد فروع تنظيم جماعة الإخوان في أوروبا- في مقال له قبوله المثلية، فقال: «أنا أؤمن بالدفاع عن قانون العلاقات الأسرية الذي يعطي الحق في تحديد طقوس ومراسم عقد القران، ما دامت لا تتعارض مع القانون السويدي»⁽⁵²⁾. وفي عام 2016م عقدت لجنة العلاقات الخارجية بمجلس العموم البريطاني جلسة استماع لقيادة جماعة الإخوان المسلمين من مصر وتونس والعراق حول مفهوم الإسلام السياسي، وعلاقته بالنظم الحاكمة، وكان الهدف من هذا اللقاء استجلاء علاقة الجماعة بالإرهاب والتطرف؛ حيث صرح نائب مرشد الإخوان المسلمين إبراهيم منير عن موقف جماعته من الحرية الجنسية، ومدى قبولهم بالمثليين، فأجاب: «الفرد في المجتمع له الحق في اختيار الحياة الجنسية في حياته الخاصة، الأمر طبيعي في أي مجتمع على الأرض الآن، إن كل مجتمع له مثله، وكل مجتمع له خصوصياته، نقول: إن الإنسان حر، وإن الله أعطاه الحرية في أن يفعل ما يشاء»⁽⁵³⁾. وصرح سلمان العودة لصحيفة سويدية بقبوله المثلية؛ حيث قال: «المثلية لا تُفصي الناس من الإسلام، كما أنها لا تستلزم عقوبة في الدنيا». وقد أثار هذا التصريح غضب الناس، ما دعاه للخروج والتبرير قائلاً: «كل مسلم حتى الجاهل يدري أن ما يسمى بالفاحشة أو المثلية أو الشذوذ محرم، بل كبيرة من الكبائر بإجماع العلماء، أما الذين يقولون الشذوذ إنه يخرج من الملة، فهم خوارج، وفعلهم أشد حرمة من الشذوذ نفسه»⁽⁵⁴⁾. وفي عام 2020م بعد أن سمحت دولة تركيا للمثليين بالتحول الجنسي، وحرية الممارسة صرح محمد العوضي عبر قناته الخاصة في اليوتيوب وعنوان الحلقة «لا تظلموا المثليين» قائلاً: «سلب حقوق الخاصة كإنسان عام مو شرط في المثلية هذا الموضوع، هذا ظلم يجب ألا يقع، ويجب أن يُدان، ويجب أن يحاسب من يؤذيه، ومن يفترى عليهم، ومن يتنمر عليهم، هذا إنسان تبي تحاسبه حاسبه بالقانون...»⁽⁵⁵⁾. وخلاصة القول فيما سبق بيانه من تطبيقات معاصرة تثبت انحراف مجالات الحرية عند رموز جماعة الإخوان المسلمين؛ حيث سعوا إلى إفساد الدين، والتشكيك في أصوله وحدوده بتحليلهم الحرام، وإنكار العقوبة المستحقة فيه، وذلك من خلال استغلالهم ثغرات الأدلة، وتعدد الروايات، ونسخ آيات الأحكام لتعطيل ثبوت إقامة الحد رغم تواتر الأدلة، وإجماع أهل العلم على ثبوته، وما كان ذلك إلا اتباعاً لأهوائهم

الخبیثة، وفكرهم الفاسد الذي يخدع الناس، ويتزعم القول بالدين لفظاً دون العمل به حقيقة، كل ذلك من أجل إرضاء نفوسهم الخبيثة، وتحقيق آمالهم الدنيوية، فضلوا وأضلوا عن اتباع الهدى، قال تعالى: «بَلْ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مَكْرُهُمْ وَصُدُّوا عَنِ السَّبِيلِ ۗ وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ»⁽⁵⁶⁾، كل ذلك من أجل الوصول للسلطة ولو على حساب الدين، فالسياسية هي الدين عندهم، لا الدين الإسلامي.

موقف أهل العلم من إنكار الحدود الشرعية، والتشكيك في ثبوتها:

تعد الحدود الشريعة من أصول الدين الثابتة التي أبرمت دلائلها بنصوص واضحة وقاطعة، لا يقبل فيها الخلاف أو الاجتهاد، فلا تتبدل ولا تتغير؛ لأنها من صالح البشرية أن تبقى كذلك، ومن الحدود المؤبد النهي عنها: الزنا، والسرقه، اللواط، شرب الخمر، وغيرها مما هو باق على حاله، لا يتبدل ولا يتغير تحت أي ظرف ودعوى، كدعوى الحرية التي تعالت أصوات جماعة الإخوان المسلمين بها.

جاء عن أبي الدرداء رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَا أَحَلَّ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ فَهُوَ حَلَالٌ، وَمَا حَرَّمَ فَهُوَ حَرَامٌ، وَمَا سَكَتَ عَنْهُ فَهُوَ عَفْوٌ، فَاقْبَلُوا مِنَ اللَّهِ عَافِيَتَهُ، فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُنْ نَسِيًّا»⁽⁵⁷⁾. ثم تلا هذه الآية «وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا»⁽⁵⁸⁾.

وهذا النوع يسمى بالأحكام الشرعية النصية التي لا يدخلها اجتهاد، ولا يسوغ فيها؛ لكون دلالة النص قطعية الثبوت، فلا اجتهاد فيما ورد فيه نص، وقدر له الشارع حداً معيناً. قال تعالى: «تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا»⁽⁵⁹⁾.

قال الشيخ محمد بن عثيمين رحمته الله: «قال العلماء: إذا كانت الحدود مما يجب فعله، قال تعالى: «تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا»⁽⁶⁰⁾، وأما إذا كانت الحدود من المحرمات، فإنه تعالى يقول: «: تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا»⁽⁶¹⁾، وفي الآية تحريم تعدي حدود الله، وهو من الظلم، والظلم حرام»⁽⁶²⁾.

أجاب سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمته الله في حكم من أنكر شيئاً من حدود الله، فقال: «الأحكام التي شرعها الله لعباده، وبينها في كتابه الكريم، أو على لسان رسوله الأمين -عليه من ربه أفضل الصلاة والتسليم- ليس لأحد الاعتراض عليه ولا تغييره؛ لأنه تشريع محكم للأمة في زمان النبي ﷺ، وبعده إلى قيام الساعة، فالواجب العمل بذلك عن اعتقاد وإيمان، ومن زعم أن الأصل خلافه فهو كافر، وهكذا من أجاز مخالفته يعتبر كافراً؛ لأنه معترض على الله E، وعلى رسوله ﷺ، وعلى إجماع الأمة، وعلى ولي الأمر أن يستتبه إن كان مسلماً، فإن تاب وإلا وجب قتله كافراً مرتداً عن الإسلام؛ لقول النبي ﷺ: «مَنْ بَدَّلَ دِيْنَهُ فَاقْتُلُوهُ»⁽⁶³⁾.

نسأل الله لنا ولجميع المسلمين العافية من مضلات الفتن، ومن مخالفة الشرع المطهر»⁽⁶⁴⁾.

المطلب الثاني: إهمال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باسم الحرية:

لقد جعل حسن البناء الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من الفرائض التي يجب على الإخوان المسلمين التزامها، ولكن يلاحظ أن المنكر الذي ينهى أتباعه عنه يعتبره كثير من

التحفظات، وقد يعود الأمر في ذلك إلى رغبة حسن البناء في عدم التعارض بين إنكار المنكر والحرية التي يتبناها، ويدعو لها في خطابه، وبالتالي سيترتب على ذلك انخفاض أعداد الأصوات المؤيدة والمتعاطفة، والداعمة للتنظيم التي لا تسمح بالإنكار عليها، ونقدها، كما يمكن أنه يريد بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر معنى خفياً يبطنه عن الناس.

أكد في رسائله الأمر بالمعروف، وجعله من مراتب العمل المطلوبة من الأخ الصادق؛ حيث قال: «وإرشاد المجتمع بنشر دعوة الخير فيه، ومحاربة الرذائل والمنكرات، وتشجيع الفضائل، والأمر بالمعروف، والمبادرة إلى فعل الخير، وكسب الرأي العام إلى جانب الفكرة الإسلامية، وصبغ مظاهر الحياة العامة بها دائماً، وذلك واجب كل أخ على حدة، وواجب الجماعة كهيئة عاملة»⁽⁶⁵⁾. ومع تلك التوصيات إلا أنه يغض الطرف عن أتباعه- سيد قطب-، ولا ينكر عليهم، ويمنع من الإنكار عليهم، وهذا ما نص عليه محمود عبد الحليم؛ حيث قال: «وقد قرأت في هذا الوقت في جريدة الأهرام مقالاً لسيد قطب يدعو فيه دعوة صريحة إلى العري التام، وأن يعيش الناس عرايا، كما ولدتهم أمهاتهم، وكانت هذه البدعة قد انتشرت في بعض بلاد أوروبا، وقد أثارني هذا المقال إثارة لم أستطع معها أن أقاوم القلم الذي وجد في العقل والمنطق، والخلق والحياء ألف دليل يدحض هذه الدعوة، ويثبت أنها دعوة تخريبية بهيمية دخيلة، حملت المقال الذي كتبته، وذهبت به إلى الأستاذ المرشد، ثم أطرق طويلاً، ثم التفت إليّ، وقال: يا محمود، إن المقال متين الأسلوب، قوي الحجة، جدير أن ينشر، وقد سبق أن أجزت لك ما نشرته في بعض الصحف اليومية، ولكن في هذه المرة مرت بخاطري عدة خواطر أحب أن أعرضها عليك، فقال:

أولاً: لا شك أن فكرة المقال فكرة مثيرة تجرح قلب المؤمن.

ثانياً: كاتب هذا المقال شاب متأثر بالبيئة التي تعرفها ونعرفها جميعاً، وهي التي تغذيه بمثل هذه الأفكار.

ثالثاً: إن هدف هذا الشاب من كتابة هذا المقال ليس هو مجرد التعبير عما يؤمن به، وإنما هو محاولة جذب الأنظار إليه على أساس عرفهم من أن الغاية تبرر الوسيلة، إذا نشرنا رداً على هذا المقال في الأهرام كانت لذلك النتائج الآتية: سيثير الرد اهتمام الذين لم يقرأوا المقال الأصلي إلا البحث عنه وقراءته، كما سيدفع الذين قرأوه قراءة عابرة أن يقرأوه مرة أخرى قراءة متأنية، وستبرز بذلك فكرة المقال في مختلف المجتمعات، وتكون موضوع مناقشة واهتمام، ونكون بذلك قد عملنا من حيث لا نقصد على تحقيق مآرب صاحب المقال من جذب الأنظار إليه، وجعل اسمه على الألسنة»⁽⁶⁶⁾.

كما أكد عمر التلمساني أن للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر معنى خاصاً لدى حسن البناء، فقال: «كنت من المدخنين، وشكا إخوان المكتب من هذا، فقلت للإمام الشهيد: إما أن تأمرني فأقلع، وإما أن تسكت فأستمر. فقال: لا أمرك، ولا أنهاك»⁽⁶⁷⁾.

كما نجد أن صلاح الصاوي⁽⁶⁸⁾ ينهى عن العمل بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع الحركات الإسلامية، ومنها جماعته حتى إن خالفت الشرع، فقال: «عدم التورط في إدانة الفضائل

الأخرى العاملة للإسلام إدانة علنية تحت شعار الغلو والتطرف مهما تورطت هذه الفصائل في أعمال تبدو منافية للاعتدال والقصد والنصح»⁽⁶⁹⁾.

نماذج إهمال جماعة الإخوان المسلمين الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باسم الحرية:

1 - سماع الأغاني والرقص على نغماتها:

لقد أولت جماعة الإخوان المسلمين اهتمامًا كبيرًا بالفن والموسيقى، وعدته من مجالات الترفيه عن النفس، ومن الوسائل المساعدة على الاسترخاء والصفاء الذهني - كما يدعون-، ويؤكد ذلك ما ذكره عبد المنعم أبو الفتوح؛ حيث قال: «إن الإخوان المسلمين كانوا قبل ثلاثة عقود قد أولوا الجانب الفني اهتمامًا كبيرًا، وكانت لهم فرق غنائية ومسرحية، إلا أن غيابهم عن الساحة فترة طويلة ترك أثرًا سلبيًا كبيرًا في علاقة المتدينين بالفن، وحين بدأنا بالعمل الإسلامي تأثرنا بهذا الغياب»⁽⁷⁰⁾. فالإخوان المسلمون على علم بمخالفتهم في ذلك شرع الله، ولكنهم غضوا أبصارهم عن الحق، وقدموا رضا نفوسهم الشيطانية على رضا الله تعالى، فخابوا وخسروا.

ومن أهم ما ورد في ذلك من شواهد وتطبيقات معاصرة ما يلي:

- قرر عمر التلمساني في كتابه «ذكريات لا مذكرات» تعلمه الرقص الغربي؛ حيث قال: «تعلمت الرقص في صالات عماد الدين، وتعلمت العزف على العود»⁽⁷¹⁾. وقال -أيضًا-: «إن في حياتي بعض ما لا يرضي المتشدد من الإخوان وغيرهم، كالرقص الإفرنجي، والموسيقى، وحبتي للانطلاق في حياتي بعيدًا عن قيود التزمت الذي لم يأمر به دين من الأديان، خاصة إسلامنا الذي وصفه نبينا بما معناه: أنه سمح لن يشاهده أحد إلا غلبه»⁽⁷²⁾.

لقد برر عمر التلمساني ما قام به من تجاوزات وانحلال بأنها من صور الحرية المطلقة التي تبيح له سماع الغناء، والرقص، ومجالسة النساء، وغيرها من الأفعال على أساس أن هذا الفعل يعد من صور اتباع سنة نبينا محمد ﷺ، وما هذا إلا افتراء على شرع الله، وهدي نبيه ﷺ. قال يوسف القرضاوي مفتيًا: «مسألة الغنى بآلة وبغير آلة مسألة ثار فيها الجدل بين فقهاء المسلمين منذ الأعصر الأولى، فاتفقوا في مواضع، واختلفوا في أخرى، والذي نفتي به ونطمئن إليه من بين الأقوال: أن الغناء في ذاته حلال، فالأصل في الأشياء الإباحة ما لم يرد نص صحيح بحرمتها، وكل ما ورد في تحريم الغناء، فهو إما صريح غير صحيح، أو صحيح غير صريح، وأن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى»⁽⁷³⁾.

فمن نوى باستماع الغناء عونًا على معصية الله تعالى فهو فاسق، وكذلك كل شيء غير الغناء، ومن نوى به الترويح عن نفسه ليقوى بذلك على طاعة الله D، وينشط نفسه بذلك على البر فهو مطيعٌ محسن، وفعله هذا من الحق، ومن لم ينو طاعة ولا معصية فهو لغو معفو عنه، كخروج الإنسان إلى بستانه متنزهًا، وقعوده على باب داره مُتفرجًا»⁽⁷⁴⁾.

كون حسن الترابي فرقة غنائية أطلق عليها اسم فمارق، وضمت مجموعة من الفتيات والشبان معللاً سبب تكوينها بمحاربة اليسار الشيوعي في السودان⁽⁷⁵⁾.

ومن التطبيقات المعاصرة في ذلك:

صرح يوسف القرضاوي معترفًا بسماعه الغناء: «الحقيقة أنني مشغول عن سماع الأغاني، ولكنني أستمع إلى عبد الوهاب وهو يغني، وأستمع إلى أم كلثوم، وأستمع بحب وتأثر بشدة بصوت فائزة أحمد»⁽⁷⁶⁾.

روى إبراهيم ربيع أحد المنشقين عن جماعة الإخوان المسلمين ما يثبت ممارسة التقية والظهور للناس بلباس التدين والورع، فقال: «نحن تعودنا على الكذب، فكان بعض القيادات ونحن في طريق السفر يرقص على الأغاني، فكان في الكواليس الداخلية لنا نسمع الأغاني، ونرقص عليها، ومن برا نصدر للناس أن الغناء حرام علشان بيان التقوى والورع»⁽⁷⁷⁾.

قال عمرو خالد: «بلا شك أنا من حين لآخر أسمع الأغاني»⁽⁷⁸⁾.

نشر مقطع مسرب على قناة اليوتيوب يظهر فيه راشد الغنوشي في حفل غنائي، ومعه مجموعة من الراقصات⁽⁷⁹⁾.

يتبين مما سبق إirاده من النصوص والتطبيقات المعاصرة انحراف جماعة الإخوان المسلمين في الحرية، وقبولهم الباطل والترحيب به، واعتبار ذلك من أوجه الإعانة على طاعة الله تعالى، كما أنها من الحرية الواجب احترامها، وتقرير حق الشعوب فيها، ولا شك أن ما يقوم على الباطل والحرام باطل وحرام بالضرورة، كما بينت ذلك نصوص الشريعة الإسلامية، فالناظر لمواقفهم وتبريراتهم في تجويز ما حرم الله يجدهم لا ينطلقون من منطلقات وأدلة شرعية، وإنما انطلاقاتهم من هوى وضلال، قال تعالى: «وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ»⁽⁸⁰⁾.

أقوال أهل العلم في حكم سماع الموسيقى، والرقص على نغماتها:

إن الناظر للكلمات وعبارات رموز جماعة الإخوان المسلمين حول قضية الغناء، والقول بجوازه لهو من القول على الله بغير علم ولا هدى، فخالفوا الكتاب والسنة النبوية، وسلف الأمة، وهذا دليل على عدم خشيتهم من الله تعالى، وأنهم من أجهل الناس بأدلة الشرع، قال تعالى: «وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ»⁽⁸¹⁾، ولقد تعددت الأدلة الواردة في تحريمه نذكر بعضاً منها: قال تعالى: «قَالَ أَذْهَبَ فَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاءُ مَوْفُورًا (63) وَاسْتَغْفِرُ مَنْ اسْتَطَعَتْ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ وَأَجْلِبَ عَلَيْهِمْ بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ وَشَارِكُهُمْ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ وَعَدَّهُمْ مَا يَعِدُّهُمْ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا»⁽⁸²⁾.

قال الإمام الطبري رحمه الله في تفسير الآية: «وأولى الأقوال بالصحة أن يُقال: إن الله F قال لإبليس: واستغفر من ذرية آدم من استطعت أن تستغفره بصوتك، ولم يخص من ذلك صوتاً دون صوت، فكل صوت كان دعاء إليه، وإلى عمله وطاعته، وخلافاً للدعاء، فهو داخل في معنى صوته الذي قال الله عز وجل اسمه له»⁽⁸³⁾ واستغفر من استطعت منهم بصوتك⁽⁸⁴⁾.

فسرها الإمام البغوي رحمه الله فقال: «مُبَيَّنٌ قَالِ الْأَزْهَرِيُّ: مَعْنَاهُ: ادْعُهُمْ دَعَاءَ تَسْتَفْزِهِمْ بِهِ إِلَى جَنَابِكَ، أَيْ: تَسْتَخْفُهُمْ»⁽⁸⁵⁾.

قَالَ تَعَالَى: «وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ (6) وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِ آيَاتُنَا وَلَّى مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا فَبِتَرَهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ»⁽⁸⁶⁾.

أورد الطبري في كتابه: جامع البيان قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: الغناء، والذي لا إله إلا هو، يرددها ثلاث مرات⁽⁸⁷⁾.

كما قال القرطبي رحمه الله: لجامع لأحكام القرآن هو: الغناء المعتاد عند المشتهرين به، الذي يحرك النفوس، ويبعثها على الهوى والغزل والمجون، الذي يحرك الساكن، ويبعث الكامن، فهذا النوع إذا كان في شعر يشب فيه بذكر النساء، ووصف محاسنهن، وذكر الخمر والمحرمات لا يختلف في تحريمه؛ لأنه اللهو والغناء المذموم بالاتفاق، فأما ما سلم من ذلك، فيجوز القليل منه في أوقات الفرح، كالعرس، والعيد، وعند التنشيط على الأعمال الشاقة، كما كان في حفر الخندق، فأما ما ابتدئته الصوفية اليوم من الإدمان على سماع الأغاني بالآلات المطربة من الشبابات، والطار، والمعاظف، والأوتار فحرام⁽⁸⁸⁾.

حكى شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله إجماع أهل العلم على حرمة، فقال: «اتفق أهل العلم على المنع من إجازة الغناء، والتَّوَحُّج... أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على إبطال النائحة والمغنية»⁽⁸⁹⁾.

فلا غرابة من قول جماعة الإخوان المسلمين بجواز الغناء الذي تربوا عليه على أيدي شيوخهم المتصوفة.

2 - ظهور المرأة في البرامج الإذاعية بلا حجاب:

لقد أفتى يوسف القرضاوي بجواز خروج المرأة في البرامج والدراما التلفزيونية، فقال: «إنه لا يمكن لقناة تلفزيونية أن تستغني عن المرأة تمامًا، إلا إذا استغنت عن نصف المجتمع، فالمرأة جزء من الحياة البشرية؛ كما قال تعالى: «بَعْضُكُمْ مِّنْ بَعْضٍ»⁽⁹⁰⁾، وقد رأينا المرأة في قصص الأنبياء بعد آدم، نوح وإبراهيم ويوسف وموسى وعيسى ومحمد عليهم السلام؛ لذا لا يتصور أن تخلو الحياة من المرأة إلا استنكافًا واعتسافًا، لا أرى مانعًا من استخدام المرأة غير المحجبة في غير تقديم البرامج؛ لأن مقدمة البرامج موظفة أساسية في القناة، أما الأمور الأخرى فلا مانع منها، إذا لم تكن متبرجة ولا متبذلة، ولكنها تلتزم الحشمة المعقولة، وهذا بحكم الضرورة، أو الحاجة التي تنزل منزلة الضرورة، وللضرورات أحكامها، ولكن ما أبيع للضرورة يقدر بقدرها، وما ألحق بالضرورات من الحاجات، خاصة كانت أو عامة يأخذ حكمها، وهذا من فضائل هذه الشريعة»⁽⁹¹⁾. وبذلك يتبين من قول القرضاوي اعتماده على هواه وعلمه القاصر الذي ساقه للفتوى بجواز خروج المرأة بلا حجاب في وسائل الإعلام معارضًا بذلك النصوص الشرعية الدالة على وجوب الاستتار، والحشمة للمرأة، والبعد عن أماكن الاختلاط بالرجال الأجانب، فإن كان لا يحل لها كشف وجهها وهي

تصلي بوجود رجال أجنب عنها، فمن باب أولى يحرم في غيرها. وقد أجاب سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمته الله عن حكم ظهور النساء في القنوات التلفزيونية قائلاً: «ظهور النساء في التلفاز متبرجات أو سافرات لا يجوز، أما ظهورهن متحجبات مستورات البدن والوجه في خطبة، أو في كلام، أو في توجيه وإرشاد، أو إخبار عن شيء، فلا يضر، كما تخبر في مجلس من المجالس، أو في مكان من الأمكنة أنها فعلت كذا، أو أنها قالت كذا، ونحو ذلك.

أما ظهورها متبرجة سافرة فهذا لا يجوز، لا في التلفاز ولا في غيره بالنسبة إلى الأجنب، حتى ولو في بيتها، ولو في مجلسها لا يجوز لها ذلك، ففي التلفاز أشر؛ لأنها تظهر لمن لا يحصى من الناس، فهو منكر عظيم، ولا يجوز فعله، وإذا كانت متبرجة متحسنة متجملة صار أشد في الإثم، وأقبح وأشد في الفتنة»⁽⁹²⁾.

3 - تجويز جماعة الإخوان المسلمين مشاهدة الأفلام السينمائية، والإباحية:

من صور إهمال جماعة الإخوان المسلمين للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ما قاموا به من ترويج بعض رموزهم الذين يقرون بالانفتاح والليبرالية مبدأ الحرية المطلقة في مشاهدة ما يحلو له من الأفلام السينمائية والإباحية على أساس أن الإنسان حر في تصرفاته، وسيحاسبه الله على معاصيه طالما أنه لم يتعد فيها بالضرر على الآخرين، وهذا ضابط الحرية وفق فهمهم. ولا شك أن هذا ضابط مختزل، ولا يعتد به، فضوابط الحرية في الإسلام أولت الاهتمام بالكل من خلال تعيين ضوابط تحفظ الدين، وأخرى تهتم بالحفاظ على الإنسان نفسه، وممارسته لها في إطار ما ينفعه ولا يضره، وأخرى تولي اهتمامها بتجنب إلحاق الضرر بالمجتمع ككل. وفيما يلي نستعرض أبرز الشواهد والتطبيقات المعاصرة التي تظهر انحراف جماعة الإخوان المسلمين ومنها:

ورد في كتاب «الإخوان المسلمون والغرب» تصريح لحسان تحتوت⁽⁹³⁾ يثبت فيه إجابة حسن البنا لمن سألته عن رأيه في السينما حلالاً كانت أم حراماً، فقال: «حرام السينما حرام، وحلالها حلال».

ثم علق بقوله: «إن البنا لم يكن لديه مشكلة مع وسائل الإعلام الحديثة بحد ذاتها، وإنما مع محتواها»⁽⁹⁴⁾.

لقد تباهى عمر التلمساني بانفتاحه؛ حيث ذكر في مذكراته أنه كان يحرص على حضور دور السينما؛ لمشاهدة الأفلام، وأداء الصلاة فيها، فقال: «لما كنت أباشر عملي كمحام، وأنزل يوم الجمعة لأحضر بعض الأفلام السينمائية، وكنت أنتهز فرصة الاستراحة؛ لأصلي الظهر والعصر مجموعين مقصورين في أحد أركان السينما التي أكون فيها، كنت أرى بعض الناس إذا كان على موعد للذهاب إلى إحدى دور السينما، أو المسرح اعتذر لمن معه في المجلس عن البقاء، وطلب الانصراف لأمر مهم، أما أنا فما كنت أخرج من الاعتذار بسبب الذهاب للسينما، فإذا تعجب الحاضرون أو غضبوا، فإن ردي الوحيد الدائم: إن الله يعلم إلى أين أذهب، فكيف لا أخشى الله، ثم أخشى الناس، والله أحق أن أخشاه، خاصة أن ما أفعله ليس حراماً، وإن دخل في دائرة المكروه»⁽⁹⁵⁾.

أما فيما يتعلق بالإباحية فلم يعترض رموز جماعة الإخوان المسلمين على من دعا لها وأيدها، فكان من التطبيقات المعاصرة المبرهنة على ذلك:

طالب محمد عاكف الحكومة المصرية بإعطاء الشعب حريته في الحركة، والدعوة إلى الله، وحتى الدعوة إلى العلمانية والإباحية، وأن تكون الحرية للجميع⁽⁹⁶⁾. ويوافق عبد المنعم أبو الفتوح؛ حيث قال: «إن الأعمال المختلف عليها من حق صاحبها أن ينشرها على نفقته، أو على نفقة ناشر خاص، ويقول فيها ما يشاء، حتى لو كان يدعو إلى الإلحاد»⁽⁹⁷⁾.

صرح أحد رموزهم فقال: «لو وصل الإخوان المسلمون إلى سدة الحكم لن يمنع الخمر في المنازل والفنادق، ولن تحجب المواقع الإباحية، ولن تطبق الحدود، ولن يتدخل الحزب في تصرفات السائحين على الشواطئ»⁽⁹⁸⁾. وغير ذلك من التصريحات، والعبارات المبطنة التي تؤكد انحراف فهم جماعة الإخوان للحرية ومجالاتها التي حاولوا من خلالها إفساد الدين؛ حيث إنهم لبسوا لباسه، وخدعوا الناس بأقوالهم وممارساتهم التي تناقض نصوصه، وأدلتها الثابتة. وقد كان لعلماء المسلمين كلمات بينوا من خلالها حكم مشاهدة المسلسلات والأفلام.

قال سماحة الشيخ صالح الفوزان -حفظه الله-: «أما مشاهدة المسلسلات والأفلام، فلا خير فيها إلا تضييع وقتك فيها، وربما يكون فيها أشياء منكرة، يكون فيها نساء متبرجات ومتزينات، ويكون فيها كلام هزلي لا خير فيه، أو كلام محرم، المهم أن هذه المسلسلات لا خير فيها، ولا مصلحة لك فيها، أقل ما فيها أنها تضييع عليك الوقت بدون فائدة، وكذلك المباريات ماذا تستفيد منها؟ تضييع وقتك فيها وهي ما فيها فائدة، فالأحسن أنك تحفظ وقتك بما فيه فائدة لك»⁽⁹⁹⁾.

موقف علماء أهل السنة والجماعة من ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

لا شك أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أوجب الأعمال، وأهم أمور الدين، فلا قوام لدين الإسلام إلا بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ففي القيام به من الفضائل الكثيرة، وتحصيل المصالح العامة والخاصة، ودرء المفاسد ما يدعو كل عاقل إلى الاهتمام به⁽¹⁰⁰⁾. وقد وصف القرآن الكريم أمة محمد ﷺ بأنها خير أمة؛ لامثالها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، قال تعالى: «كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ»⁽¹⁰¹⁾. قال الشيخ محمد العثيمين رحمه الله: «إن هذه الأمة فضلت غيرها بالخيرية لوصف ليس في غيرها، وهي أنها تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، وأما من سبقها فلا، يقول الله تعالى في بني إسرائيل: «عَنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ»⁽¹⁰²⁾، إنه متى زال هذا الوصف الذي به فضلت هذه الأمة، وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر زال كونها خير أمة أخرجت للناس، وذلك لأن الحكم المعلل بعلّة يوجد بوجودها، وينتفي بانتفائها، ويقوى ويضعف بضعفها»⁽¹⁰³⁾. ونظراً لأهمية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حذر العلماء من التهاون والتخاذل عنه، وأنه من أعظم أسباب إضاعة الدين والانسلاخ منه بالكلية؛ حيث غلبوا الحرية، وغضوا أبصارهم عن النصوص الشرعية، فلا أمر عندهم ولا نهى وإن ادعوا ذلك، فحالهم أشبه بحال أهل الجاهلية الذين بعث فيهم النبي ﷺ في

كثرة الفسوق والعصيان، وهؤلاء يخشى عليهم نزول الهلاك، قال تعالى: «وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا» (104).
قال رسول الله ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي يَدُهُ لَتَأْمُرَنَّ بِالْمَعْرُوفِ، وَلَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ، أَوْ لَيُوشِكَنَّ اللَّهُ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عِقَابًا مِنْهُ ثُمَّ تَدْعُوهُ فَلَا يُسْتَجَابُ لَكُمْ» (105).

الخاتمة:

يعد موضوع الحرية عند جماعة الإخوان المسلمين من الموضوعات التي تحتاج للمزيد من البحوث والدراسات، وذلك بغرض التعرف على جميع جوانب هذا الموضوع عند الجماعة، ولأن موضوع الحرية من الموضوعات المهمة للفرد والمجتمع كان لابد من التطرق له من خلال جماعة الإخوان المسلمين ورؤيتهم له من خلال العديد من المصادر والمراجع التي أسهمت بصورة كبيرة في التعريف بالجماعة وتطورها ورؤيتها للحرية من خلال منظورها الخاص.

النتائج:

من أهم النتائج التي توصل إليها البحث:

يعد المرشد العام الرجل الأول في جماعة الإخوان المسلمين من أبرز شخصياتها، ويليه مفكرو ومنظرو ومفتو الجماعة الذين يمثلون العقل المدبر لسياسة الجماعة، وصياغة منهجها. وظفت جماعة الإخوان المسلمين شعار الحرية منذ بداية نشأتها؛ لتسوغ من خلاله ما تقوم به من أعمال شغب، وتحريض ضد الحكومات القائمة، وممارسات عنف وإرهاب، وتطرف تزعمتها بدعوى محاربة الاستبداد، وتوفير الحرية.

عبّر رموز جماعة الإخوان المسلمين عن مفهوم الحرية عندهم بعدة تعريفات يمكن الجمع بينها في كونها دعوة للانحلال والانفلات العام؛ حيث يهدفون بذلك إلى تحقيق القرب، والرضا والدعم من الحلفاء الغربيين.

اعتقدت جماعة الإخوان المسلمين أن تحرير الشعوب من ظلم واستبداد من أهم صور الجهاد في سبيل الله تعالى.

كشفت التطبيقات المعاصرة عن انحراف جماعة الإخوان المسلمين في مجالات عديدة من مجالات الحرية، كان من أهمها انحرافهم في أصول الدين، والعلاقة بين الحاكم والمحكوم، والحوار والتعايش، والفتن والنوازل، والقيم والأخلاق.

بيان المنهج الوقائي للمجتمعات من انحراف جماعة الإخوان المسلمين في مجالات الحرية المتعددة.

التوصيات:

من أهم التوصيات التي توصي بها الدراسة عمل بحوث ودراسات شاملة في مجال الحرية عند جماعة الإخوان المسلمين وغيرها من الجماعات الإسلامية.

الهوامش:

- (1) كتاب العبودية، شيخ الإسلام ابن تيمية، مطبعة المدني، 1398هـ (ص: 56).
- (2) شرح العقيدة السفارينية = الدرة المضية في عقد أهل الفرقة المراضية، الشيخ محمد بن صالح العثيمين، دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، 1426هـ (1/484).
- (3) سورة غافر: الآية (84).
- (4) مجموع رسائل حسن البناء، البصائر للبحوث والدراسات، الطبعة الثانية، (د. ت)، (ص: 90).
- (5) ((المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية، الدكتور صالح بن حمد العساف، مكتبة العبيكان، الرياض، 1427هـ (ص: 115).
- (6) مدخل في المعرفة والعلم والبحث العلمي، أ.د. مفرح القوسي، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، الطبعة الأولى، 1433هـ-2012م، (ص: 200).
- (7) لسان العرب، ابن منظور، (3/140)، مادة (ح د د).
- (8) سورة البقرة: الآية (187).
- (9) مختار الصحاح، (ص: 53)، مادة (ح د د).
- (10) التعريفات، أبو الحسن علي بن محمد الجرجاني، (ص: 88).
- (11) التعريفات، أبو الحسن علي بن محمد الجرجاني، المرجع السابق، (ص: 88).
- (12) انظر: موسوعة حركات الإسلام السياسي، نايف العساكر، (ص: 143).
- (13) الإسلام والاستبداد السياسي، محمد الغزالي، نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة السادسة، 2005م، (ص: 122-120).
- (14) سورة البقرة: الآية (256).
- (15) ((السياسة والحكم، حسن عبد الله الترابي، دار الساقى، بيروت، الطبعة الثانية، 2004م، (ص: 176-177).
- (16) التشريع الجنائي مقارنًا بالقانون الوضعي، عبد القادر عودة، دار الكاتب العربي، بيروت، د.ط، د.ت، (1/536).
- (17) القناة الرسمية لمحمد الحسن الددو على اليوتيوب: بعنوان الحرية الدينية وحد الردة: تاريخ الإضافة: 18/2/1438هـ تاريخ المراجعة: 10/7/1444هـ <https://www.youtube.com/watch>.
- (18) سورة آل عمران: الآية (72).
- (19) تحرير الإنسان وتجريد الطغيان، حاكم المطيري، (ص: 367-368).
- (20) لا إكراه في الدين، إشكالية الردة والمرتدين من صدر الإسلام إلى اليوم، طه جابر العلواني، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الثانية، 1427هـ-2006م، (ص: 26).
- (21) حرية التدين وكيف تعامل الدولة مع المرتدين، قناة الإمام يوسف القرضاوي على اليوتيوب: تاريخ المراجعة: 10/2/2023م <https://youtu.be/ZETeT8hFEFA>.
- (22) الحريات العامة في الدولة الإسلامية، راشد الغنوشي، (ص: 50).

- (23) راشد الغنوشي ينكر حد الردة، مقطع فيديو للقاء صحافي نشر عبر فيسبوك: تاريخ الإضافة: 6/3/2012م، تاريخ المراجعة: 9/2/2023م، <https://www.facebook.com/watch>.
- (24) عبد المنعم أبو الفتوح حد الردة مقطع فيديو على قناة اليوتيوب: <https://youtu.be/7dG-Topa2ak> تاريخ المراجعة: 10/2/2023م.
- (25) حكم حد الردة طارق السويدان، مقطع للقاء على قناة اليوم الفضائية: تاريخ المراجعة: 20/7/1444هـ https://www.youtube.com/watch?v=s_NEmUjTBYo.
- (26) محمد مرسي المرتد عن الإسلام يقيم عليه الحد، ومن حق المسلم تغيير دينه، مقطع للقاء على قناة النهر الفضائية: تاريخ المراجعة: 20/7/1444هـ https://www.youtube.com/watch?v=s_NEmUjTBYo.
- (27) سورة آل عمران: الآية (72).
- (28) سورة البقرة: الآية (256).
- (29) انظر: بطلان العلمانية ونقض تأسيس القرضاوي والسويدان، حمد بن إبراهيم العثمان، د.ن، د.ط، د.ت (ص228).
- (30) سورة البقرة: الآية (217).
- (31) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الديات، باب: قول الله تعالى: «أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ» وَمَن لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ»، (9/5)، رقم الحديث (1878).
- (32) مجموع فتاوى ومقالات متنوعة.. التوحيد وما يلحق به، عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الرحمن بن باز، جمع وترتيب: محمد بن سعد الشويعر، دار القاسم، الرياض، الطبعة الأولى، 1420هـ (8/13-14).
- (33) في ظلال القرآن، سيد قطب، (2/882-884).
- (34) سورة المائدة: الآيتان (38-39).
- (35) هذا ديننا، محمد الغزالي، (ص: 177).
- (36) من هنا نعلم، محمد الغزالي، نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الخامسة، 2005م، (ص: 22-23).
- (37) محمد مرسي قطع السارق ليس من الشريعة وإلغا حكم فقهي، قناة البلد الفضائية: برنامج البلد اليوم <https://youtu.be/nqhf1hffCus>، تاريخ الإضافة: 10/11/2012م، تاريخ المراجعة: 7/2/2023م.
- (38) سورة المائدة: الآية (38).
- (39) فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي الشوكاني، (6/371).
- (40) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الحدود، باب: لعن السارق إذا لم يسم، (8/159)، رقم الحديث (6783).

- (41) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الحدود، باب: كراهية الشفاعة في الحد إذا رفع إلى السلطان، (8/160)، رقم الحديث (6788).
- (42) شرح صحيح البخاري لابن بطل، أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك، (8/407).
- (43) في ظلال القرآن، سيد قطب، (18/2487).
- (44) نقلًا عن الرد المبين عن الشيخ الترابي فيما أنكره من الدين، محمد عبد الحليم محمد، د.ن، الطبعة الأولى، 1430هـ-2009م، (ص: 154).
- (45) سورة النساء: الآية (25).
- (46) لقاء في قناة الحوار الفضائية، الشيخ القرضاوي ينفي حد الردة، تاريخ المراجعة: 11/2/2023م، <https://www.youtube.com/watch?v=2mEmbXr71gA>
- (47) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحدود، باب: رجم الثيب الزاني، (11/274)، رقم الحديث (1691).
- (48) صحيح مسلم بشرح النووي، مؤسسة قرطبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1414هـ-1994م، (11/277).
- (49) ((أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحدود، باب: من اعترف على نفسه بالزنا، (11/277)، رقم الحديث (1692).
- (50) فتح الباري شرح صحيح الإمام أبي عبد الله البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي وآخرون، دار الريان للتراث، القاهرة، الطبعة الأولى، 1407هـ-1987م، (12/126)، رقم الحديث (6812).
- (51) انظر: تحقیقات شرعنة المثلية من العثمانيين إلى الإخوان في فقه المتأسلمين السياسي كل شيء حلال، صحيفة عكاظ: <https://www.okaz.com.sa/ampArticle>، تاريخ الإضافة: 10/7/2020م، تاريخ المراجعة: 5/2/2023م.
- (52) انظر: المرجع السابق، تاريخ المراجعة: 5/2/2023م.
- (53) انظر: تاريخ المثلية الجنسية في دستور الإخوان تتجاهل مسيرات ودعم الشذوذ في تركيا وتلتزم الصمت، وقادة سابقون يؤكدون شاركوا بالفعاليات... وأمين التنظيم يعترف بالعموم البريطاني (الإرهابية) لا تمانع من المثلية، صحيفة اليوم السابع:
- <https://www.youm7.com/story>، تاريخ الإضافة: 9/7/2018م، تاريخ المراجعة: 17/2/2023م.
- (54) سلمان العودة وحكم المثليين، تقرير مرئي منشور على اليوتيوب: <https://youtu.be/64c9rEpg0> تاريخ المراجعة: 22/7/1444هـ.
- (55) لا تظلموا المثليين، قناة د. محمد العوضي، اليوتيوب: تاريخ الإضافة: 19/10/1441هـ تاريخ المراجعة: 26/7/1444هـ <https://www.youtube.com/watch?v=AkECE5NZufM>
- (56) سورة الرعد: الآية (33).
- (57) أخرجه الحاكم في المستدرک (2/375) وصححه، ووافقه الذهبي، وحسنه الهيثمي في مجمع الزوائد، (1/171)، والدارقطني في سننه، كتاب الزكاة، باب: الحث على إخراج الصدقة وبيان

- قسمتها، (2/326)، رقم الحديث (2041)، وأخرجه ابن ماجه في سننه، باب أكل الجبن والسمن، (459 / 4) رقم الحديث (3367) قال الأرناؤوط: حسن بمجموع طرقه وشواهده.
- (58) سورة مريم: الآية (64).
- (59) سورة البقرة: الآية (187).
- (60) سورة البقرة: الآية (229).
- (61) سورة البقرة: الآية (187).
- (62) سلسلة مؤلفات فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين، تفسير القرآن الكريم، (3/114).
- (63) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب استتابة المرتدين والمعاندين، باب: حكم المرتد والمرتدة، (2/296)، رقم الحديث (6922).
- (64) مجموع فتاوى ومقالات متنوعة، عبد العزيز بن عبد الله بن باز، تحقيق: محمد سعد الشويعر، (5/431).
- (65) مجموع رسائل حسن البنا: رسالة التعاليم، (ص: ٣٨٥).
- (66) الإخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ، محمود عبد الحليم، (192-1/191).
- (67) ذكريات لا مذكرات، عمر التلمساني، (ص: 49).
- (68) صلاح الصاوي: ولد في إحدى قرى محافظة أسيوط عام 1954م، تلقى تعليمه العام في أسيوط، ثم حصل على الماجستير والدكتوراه من كلية الشريعة التابعة للأزهر، تقلد عديدًا من المناصب التعليمية؛ حيث عمل معيدًا في كلية الشريعة، ثم محاضرًا في جامعة أم القرى، ومديرًا لهيئة الإعجاز العلمي برابطة العالم الإسلامي، إحدى المؤسسات التي أنشأتها جماعة الإخوان المسلمين، يعرف بين أتباع الجماعة بفارس الدعوة الإسلامية في الغرب، ومفتي مسلمي أمريكا، له عديد من المؤلفات التي تدعم جماعته، ويبحث بين سطورها فكره الفاسد. للاستزادة: انظر: صلاح الصاوي، الموسوعة التاريخية لجماعة الإخوان المسلمين، <https://www.ikwanwiki.com/index.php>، تاريخ الإضافة: 2/10/2011م، تاريخ المراجعة: 19/2/2023م.
- (69) الثوابت والمتغيرات في مسيرة العمل الإسلامي المعاصر، صلاح الصاوي، دار الإعلام الدولي، القاهرة، الطبعة الثانية، 1414هـ-1994م، (ص: 257).
- (70) عبد المنعم أبو الفتوح شاهد على تاريخ الحركة الإسلامية في مصر (1970-1984م)، تحرير: حسام تمام، تقديم: طارق البشري، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثانية، 2012م، (ص: 43).
- (71) عمر التلمساني، ذكريات لا مذكرات، دار الاعتصام، د.ط، د.ت، (ص: 8).
- (72) عمر التلمساني، ذكريات لا مذكرات، مرجع سابق، (ص: 3).
- (73) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب بدء الوحي، باب: كيف بدء الوحي إلى رسول الله، (1/9)، رقم الحديث (1).
- (74) فتاوى معاصرة من هدي الإسلام، يوسف القرضاوي، دار القلم، الكويت، الطبعة الخامسة 1410هـ-1990م، (1/689-690).

- (75) دعوة الإخوان المسلمين في ميزان الإسلام، فريد الثبیت، (ص: 141).
- (76) مجلة الراية، جمادى الأولى 1419 هـ العدد (205970).
- (77) منشق عن الإخوان: الجماعة تحرم الغناء في العلن وترقص في السر، قناة اليوم السابع، تاريخ المراجعة: 26/7/1444 <https://www.youtube.com/watch?uzdFGCfPI>
- (78) <https://www.youtube.com/sorts/LU3gMnoNGRI>، تاريخ المراجعة: 26/7/1444 هـ
- (79) <https://www.youtube.com/watch?xw0jzdW8A5A&t=2>، تاريخ المراجعة: 26/7/1444 هـ
- (80) سورة النور: الآية (19).
- (81) سورة النحل: الآية (116).
- (82) سورة الإسراء: الآيتان (63-64).
- (83) سورة الإسراء: الآية (64).
- (84) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير الطبري، (491-17490).
- (85) تفسير البغوي = معالم التنزيل، أبو محمد الحسين البغوي، تحقيق: محمد عبد الله النمر وآخرون، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى، 1409 هـ-1989 م، (5/104).
- (86) سورة لقمان: الآيتان (6-7).
- (87) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري، (20/127).
- (88) الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد القرطبي، (14/57).
- (89) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، أحمد ابن تيمية، (30/214).
- (90) سورة آل عمران: الآية (195).
- (91) فتاوى معاصرة، يوسف القرضاوي، (4/585).
- (92) حكم ظهور النساء في القنوات التلفزيونية، الموقع الرسمي لسماحة الشيخ عبد العزيز بن باز، تاريخ المراجعة: 15/11/1444 هـ <https://binbaz.org.sa/fatwas/17784>
- (93) حسان تحتوت: طبيب مصري أمريكي، ولد في مدينة شبين الكوم بمحافظة المنوفية عام 1924 م، انضم لجماعة الإخوان المسلمين عام 1941 م على يد حسن البنا، شارك في حرب فلسطين طبيباً، وعمل في دولة الكويت والسعودية، ترك تنظيم الجماعة بعد فضيحة عبد الحكيم عابدين، وتستر حسن البنا عليه، توفي عام 2004 م. للاستزادة: انظر: حسان تحتوت الطبيب الشاعر والداعية، بوابة الحركات الإسلامية: <https://www.islamist-mohements.com>، تاريخ الإضافة: 26/4/2022 م، تاريخ المراجعة: 20/1/2023 م.
- (94) الإخوان المسلمون والغرب، تاريخ العداوة والارتباط، مارتن فرامبتن، (1/59).
- (95) ذكريات لا مذكرات، عمر التلمساني، (ص: 8).
- (96) نقلاً عن: سر الجماعة، على الوصيفي، (ص: 71).
- (97) نقلاً عن سر الجماعة، علي الوصيفي، (ص: 76-71).
- (98) المرجع السابق.

- (99) حكم مشاهدة المسلسلات والأفلام، الموقع الرسمي لسماحة الشيخ صالح الفوزان، تاريخ الإضافة: 15/11/1444هـ
<https://dralfawzann.com/file/7101>
- (100) انظر: القول المحرر في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حمود بن عبد الله التويجري، حققه: علي الصالحي، مؤسسة النور للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، د.ت، (ص: 8).
- (101) سورة آل عمران: الآية (110).
- (102) سورة المائدة: الآيتان (78-79).
- (103) تفسير القرآن الكريم، فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين، مطبوعات مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية، دار ابن الجوزي، الرياض، الطبعة الثالثة، 1435هـ (2/35).
- (104) سورة الإسراء: الآية (16).
- (105) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الفتن، باب: ما جاء في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، (4/243)، رقم الحديث (2309).